الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

أرباح «تعليمية» السنوية تتراجع 97٪.. وتوصية بتوزيع 15٪ نقدا

أظهرت البيانات المالية لشركة المجموعة التعليمية القابضة تراجع أرباح الشركة للعام المالي المنتهي في 31 أغسطس 2018 بنسبة 97,2٪ على أساس سنوي. وبحسب نتائج الشركة على موقع البورصة أمس، فقد بلغت أرباح العام نحو 157,3 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 5,66 ملايين دينار للعام المالي المنتهي في 31 أغسطس 2017. وقالت الشركة في بيانها إن تراجع أرباح الفترة يعود إلى احتساب مخصصات لمواجهة انخفاض القيمة في الأصول غير الملموسة والأصول الثابتة. وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية سنوية بنسبة 15٪ من القيمة الاسمية للسهم بواقع 15 فلسا لكل سهم، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 3,68 ملايين دينار. وكانت الشركة قد سجلت خسائر بقيمة 853,2 ألف دينار للاشهر التسعة المنتهية في 31 مايو 2018، مقابل أرباح بقيمة 4,32 ملايين دينار للفترة المماثلة من 2017.

بلغت قيمتها 7,3 ملايين دينار

73٪ انخفاضاً في تعاملات المطلعين بالبورصة

شريف حمدي

رصدت «الأنباء» تداولات المطلعين على الشركات المدرجة ببورصة الكويت خلال شهر أكتوبر الماضي، ولوحظ تراجع لافت على مستوى إجمالي قيمة التعاملات ببلوغها 7,3 ملايين دينار مقارنة مع 26,3 مليون دينار في تعاملات سبتمبر الماضي.

وتبين من خلال الرصد الذي يعتمد على وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» أن سبب التراجع اللافت على مستوى القيمة هو وجود صفقة بيعية كبيرة تمت الشهر الماضي على سهم بنك الخليج بقيمة تخطت 22 مليون دينار نفذها رئيس مجلس إدارة البنك.

وكان لافتا أن أكبر صفقة نفذها شخص مطلع خلال أكتوبر الماضي كانت شرائية على سهم بنك الخليج أيضا بقيمة تزيد على 6 ملايين دينار نفذها عضو مجلس إدارة بالبنك.

وأظهر رصد «الأنباء» لتداولات أكتوبر الماضي، ان التوجه الشرائي طغى على التوجه البيعي وذلك على عكس التوجه في سبتمبر الماضي، وذلك وفقا للآتي:

98٪ من إجمالي القيمة موجه للشراء

18 عملية شراء وبيع تمت على أسهم 6 شركات

● بلغت قيمة عمليات الشراء في تعاملات المطلعين 7,257 ملايين دينار، تمت من خلال 13عملية على أسهم 3 شركات، وهي تزيد على نحو 98٪ من إجمالي قيمة التعاملات.

● بلغت قيمة عمليات البيع 31,5 ألف دينار، تمت من خلال 4 عمليات على أسهم 3 شركات، وهي أقل من 2٪ من الإجمالي.

● اقتصرت عمليات نقل الملكية على صفقة واحدة على سهم «مراكز» ونفذها نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة، وكان يزيد عدد الأسهم المنقول ملكيتها على 1,5 مليون سهم.

الأسهم الأكثر تداولاً بالقيمة

● حظي سهم بنك الخليج بأعلى قيمة تداول في تعاملات المطلعين خلال الشهر الماضي، وذلك للشهر الثاني على التوالي، حيث نفذ عضو مجلس إدارة بالبنك 3 عمليات شراء خلال الشهر الماضي بقيمة إجمالية 6,7 ملايين دينار. وبعد أن شهد بنك الخليج تغيرات ملحوظة على مستوى خارطة الملكية في الفترة الأخيرة، تتصدرها الهيئة العامة للاستثمار بـ 18,9٪، ثم بسام يوسف أحمد الغانم بـ 16,8٪، ثم عمر قتيبة يوسف الغانم ومجموعته «شركة الغانم التجارية» بـ 7,4٪، ثم شركة صناعات الغانم بـ 6,7٪، وشركة بهبهاني للاستثمار «وآخرين» بنسبة 5,8٪.

● أكثر العمليات من حيث العدد كانت على سهم بنك برقان، حيث شهد البنك 9 عمليات شراء ولم تكن هناك أي عمليات بيع، وبلغت قيمة هذه العمليات نحو 480 ألف دينار.

● شهد سهم القرين عمليتي بيع من قبل موظفي الشركة، وهي من أسهم الإثابة التي حصلوا عليها سابقا بسعر أقل من السعر السوقي للسهم كنوع من التحفيز، وكانت هذه العمليات بقيمة 25 ألف دينار.

● سهم الكوت شهد عملية واحدة بقيمة 36,7 ألف دينار من قبل مطلع بشركة بوبيان للبتروكيماويات ويعمل عضوا بمجلس إدارة شركة الكوت، علما ان بوبيان للبتروكيماويات هي أكبر مالك بشركة الكوت بنسبة 53,7٪.

تداولات «OTC».. صفقة واحدة بـ 278,2 ألف دينار

كونا: شهد سوق تداول الأوراق المالية غير المدرجة «OTC» في مستهل جلسات الأسبوع امس الأحد تداول 17,9 ألف سهم بقيمة 278,2 ألف دينار تمت عبر صفقة واحدة.

ولم تشهد شاشة تداولات الصفقات الخاصة أي حركة تداول في حين كانت شركة المجموعة الدولية للاستثمار الأكثر تداولا من حيث الكمية والقيمة وأعداد الصفقات.

وسوق «OTC» نظام عملت بورصة الكويت على ابتكاره ليخدم جميع المتعاملين في الأوراق المالية غير المدرجة بهدف خلق منصة تداول ممكنة بالكامل تتسم بالمصداقية والعدالة وهو نظام إلكتروني حديث لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في السوق الرسمي وهو الأول على مستوى منطقة الخليج العربي. واتصفت عملية تداول الأوراق المالية غير المدرجة سابقا التي كانت تتم بطريقة يدوية بالقصور وافتقارها للشفافية كما عانى المتداولون التخوف من مدى جدية عمليات البيع والشراء ومن حقيقة السعر المتفق عليه وصعوبة تحصيل المبالغ الناتجة عن البيع أو المدفوعة للشراء.

وتكمن آلية وشروط عمله في أن تتم فيه جميع إجراءات التداول والتي من شأنها أن ينتج عنها أرباح وخسائر ونقل ملكيات تتم عن طريق مكاتب وساطة مرخص لها، كما تخضع لقواعد نظام تداول الأوراق المالية غير المدرجة ويتحمل المتعامل وفق هذا النظام مسؤولية المخاطر الناتجة عن تنفيذ هذه الصفقات والتقصي عن الوضع المالي والقانوني للشركة التي يتداول على أسهمها.

بدلاً من الإغلاق المحدد في 29 يناير المقبل

تحالفات عالمية تطلب تمديد مناقصة «الدبدبة» لـ 3 أشهر

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان عددا من التحالفات العالمية المؤهلة للمشاركة في مشروع الدبدبة للطاقة الشمسية الذي تنفذه شركة البترول الوطنية الكويتية تقدمت بطلب رسمي لتمديد موعد إغلاق المناقصة لمدة 3 أشهر بدلا من موعد الإغلاق الحالي الذي تم تحديده في 29 يناير المقبل بالإضافة الى السماح بالدمج بين الشركات المؤهلة وفق القواعد والشروط التي يراها الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

وقالت المصادر ان «البترول الوطنية» تقوم بدراسة الطلب الذي تقدم بها عدد من التحالفات العالمية، مشيرة الى انه تم تمديد المناقصة لأكثر من شهر، حيث كان موعد الإغلاق السابق محدد في 16 الجاري.

وذكرت أن الشركة عقدت اجتماعا تمهيديا مع المناقصين في 26 نوفمبر الماضي، حيث أشارت الشركة الى أن مدة العقد تمتد لـ 27 عاما من تاريخ البدء، حيث تشمل عامين للتحقق من التصميم والمشتريات والإنشاءات بالإضافة إلى 25 عاما للتشغيل والصيانة.

وحددت شركة البترول الوطنية قيمة التأمين للمناقصة بقيمة 6 ملايين دينار، وتبلغ قدرة مشروع الدبدبة 1500 ميغاواط، ويقع المشروع على مساحة 32 كيلو مترا مربعا داخل مجمع الشقايا للطاقة المتجددة التابعة لمعهد الكويت للأبحاث العلمية.

السماح بالدمج بين الشركات المؤهلة وفق قواعد جهاز المناقصات

وتم اعتماد 28 شركة/ تحالفا عالميا للمشروع، ويتوقع ان يتم توقيع عقد المشروع في الربع الأول من 2019، ومن المخطط أن يتم تشغيل المشروع بعد 24 شهرا من توقيع العقد مع بدء أعمال التشغيل والصيانة.

وأضافت: «يتوقع ان يساهم المشروع في توفير الوقود يقارب 6,2 ملايين برميل كمعدل سنوي، بالإضافة إلى المساهمة في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 2,17 مليون طن سنويا».

ويأتي مشروع «الدبدبة» للطاقة الشمسية استجابة من القطاع النفطي للرغبة الأميرية السامية الداعية إلى إنتاج 15٪ من احتياجات الطاقة في الكويت من مصادر الطاقة المتجددة، وذلك بحلول 2030، ويهدف المشروع إلى توفير جانب من احتياجات القطاع النفطي للطاقة من الطاقة الشمسية الكهروضوئية.

و«الدبدبة» أحد المشاريع الضخمة التي تتضمن بناء محطة لتوليد الطاقة الشمسية بقدرة 1500 ميغاواط، ويشمل نطاق عمله توريد وبناء المحطة، بالإضافة إلى المحطات الكهربائية (Substations) وخطوط النقل الهوائية (Overhead Lines)، كما يتضمن كذلك إدارة وصيانة محطة الطاقة الشمسية لمدة 25 سنة.

خلال السنوات الخمس الأخيرة رغم انخفاض أسعار النفط

دول الخليج أرست مشاريع نفط وغاز بـ 133 مليار دولار

محمود عيسى

قال تقرير لمجلة «ميد» ان دول مجلس التعاون الخليجي أرست مشاريع في قطاع النفط والغاز بقيمة 133 مليار دولار في فترة 5 سنوات من بداية العام 2013 حتى نهاية العام 2017، مشيرة الى أن نشاط مشروعات النفط والغاز كان جيدا نسبيا على الرغم من انهيار أسعار النفط الخام العالمية منذ منتصف العام 2014.

وذكرت «ميد» ان قيمة ترسيات العقود ارتفعت بشكل حاد خلال عام 2015، رغم أن ذلك نتيجة ترسية العديد من العقود الرئيسية لبناء مصفاة الزور الجديدة في الكويت والمقدرة طاقتها بنحو 615 ألف برميل يوميا، والتي شكلت أكثر من نصف مجموع الترسيات البالغ 35,1 مليار دولار.

بيد أن قيمة العقود تراجعت مرة أخرى في عام 2016، مع بقاء أسعار النفط منخفضة، ومع ذلك فقد أرسيت عقود بقيمة 21 مليار دولار خلال عام 2016، ليرتفع هذا الرقم في عام 2017 إلى ما يقرب من 30 مليار دولار، مسجلا أعلى مستوى له منذ 5 سنوات.

ويبدو أن الاتجاه الصعودي قد تباطأ في عام 2018 حيث تجاوزت قيمة الترسيات 13 مليار دولار حتى 30 سبتمبر، ولكن مع العديد من العقود الرئيسية التي تنتظر التوصل إلى اتفاق نهائي في أبوظبي والسعودية، فإن الإجمالي العام سيكون أعلى.

وقالت مجلة ميد في تقرير أصدرته بالتعاون مع بنك المشرق ان حوالي نصف مشاريع النفط والغاز والبناء والنقل يجري تنفيذها في الوقت الحاضر، ومن بين النصف الآخر الذي هو قيد التخطيط، هناك أكثر من 75٪ في مرحلة الدراسة، وحوالي 9٪ منها قيد التصميم، و5٪ في مراحل طرح المناقصة.

«موديز» تؤكد تصنيف «الكويت للتأمين» عند «A3».. مع نظرة مستقرة

أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، تقييمها لشركة الكويت للتأمين، المدرجة في بورصة الكويت عند درجة A3، مع تثبيت النظرة المستقبلية المستقرة.

وحسب بيان للشركة على موقع البورصة أمس، فإن تأكيد التصنيف يعكس موقف الشركة في السوق المحلي كعلامة تجارية معروفة، إلى جانب رأسمالها القوي، فضلا عن ربحية مع معدل فائدة مجمع يصل لـ 5 سنوات، وبلغ 86,5٪ في 2017، مشيرة إلى أن تأكيد النظرة المستقبلية المستقرة يعكس استمرار الشركة في النمو برأس المال.

وأشارت موديز إلى أن الربحية الإجمالية للكويت للتأمين لا تزال معرضة للتقلب من محفظة استثمارية عالية المخاطر كما موضح في نتائج عام 2016، ولكن توجد نقاط قوة في استراتيجية الاستثمار للشركة.

وتابعت، أن الكويت للتأمين لا تزال معرضة لمستويات عالية من المنافسة السعرية في سوق التأمين العقاري، والممتلكات الكويتية، بما يضغط على نمو أرباح الشركة.

وكشفت المذكرة البحثية أن الكويت للتأمين حافظت على أدائها الأعلى في السوق، حيث أصبحت ثاني أكبر مجموعة تأمين، بحصة سوقية تبلغ 1,7٪ بنهاية 2017، متوقعة مواصلة الشركة تسجيل نتائج قوية بفضل تركيزها على الاكتتاب، والاستفادة من علامتها التجارية وسمعتها في السوق، مع تنفيذها لخطوات تطوير واسعة في هيكلها الإداري.

وبلغت أرباح الكويت للتأمين بنهاية تسعة أشهر من العام الحالي 5,26 ملايين دينار، مقابل 5,46 ملايين دينار، متراجعة بنسبة 3,6٪.

ديبلوماسية الكويت الخارجية.. عامل اطمئنان للمستثمرين

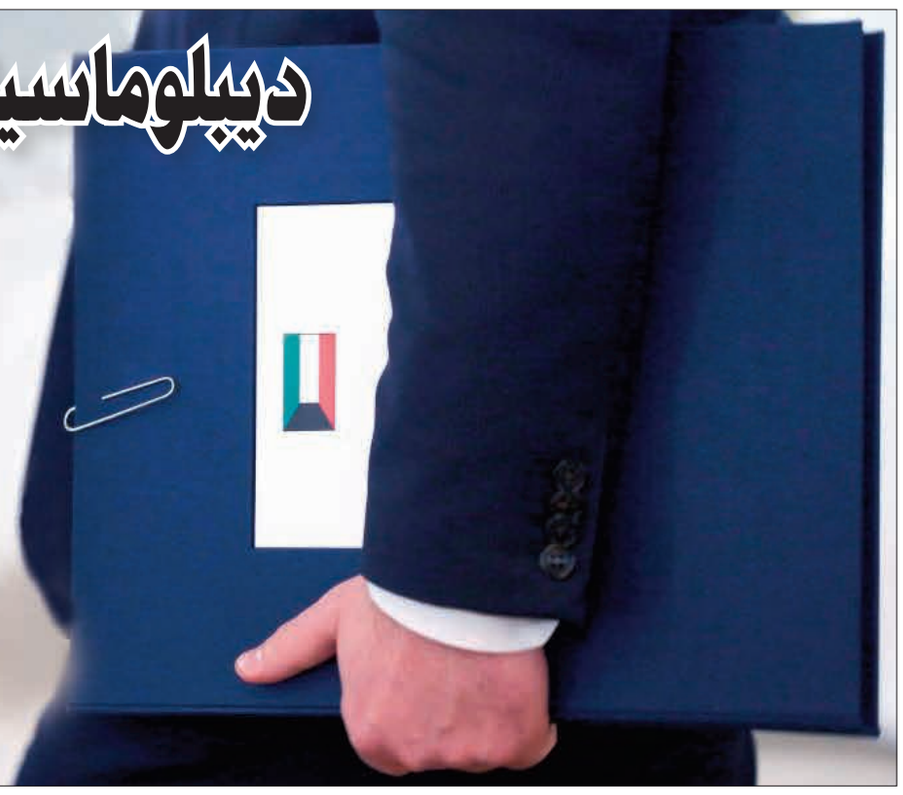

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إنه في خضم التوترات السياسية المستمرة والمخاطر الجيوسياسية، برز سعي الكويت الدائم إلى الحياد الإقليمي كجودة ذات قيمة متزايدة عند النظر إلى جانب الاتجاه المتصاعد والخطاب المتشدد في المنطقة.

واشارت المجلة الى أن نظام الضوابط والتوازنات القائمة في صميم البنية السياسية للكويت، وكذلك في الوضع المالي القوي في البلاد – الذي يستمد الدعم في نهاية المطاف من أكبر الصناديق السيادية في العالم – من المؤكد أنه سيجعل المستثمرين الباحثين عن ملاذ آمن يتمسكون بهذه الفرص.

ورغم أن السياسة الداخلية في الكويت دفعت الدولة إلى وضعها المالي الحالي، الا أن من المفارقة ان توفر ديبلوماسية الكويت الخارجية عامل اطمئنان يحتاجه المستثمرون لإعادة ضخ استثماراتهم في الكويت.

وبينما تستأنف الكويت جهودها الرامية لطرح الكثير من المناقصات في مشروعات البنية التحتية ضمن إطار نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن ذلك قد يكون مواتيا تماما.

وبالفعل، فإن استقطاب المزيد من استثمارات القطاع الخاص يوفر الطريق الأوضح للمضي قدما لكل من سوق المشاريع في الكويت من جهة، والمالية العامة لديها من جهة أخرى.

ونظرا لأعباء العجز في الميزانية، فقد أدت إصدارات الديون من قبل الحكومة في عام 2017 إلى رفع نسبة الدين العام من أقل من 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى أكثر من 20٪ في 2019، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي.

وختمت «ميد» بالقول ان الكويت بحاجة للمضي قدما في مشروعات البنية التحتية الحيوية مع الحفاظ على مساحة كافية لتدبير امورها المالية لمواجهة تحديات مثل فاتورة الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام ضمن إطار زمني واقعي سياسيا.